مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مفهوم التداخل النحوي للمنصوبات المتشابهة والمتداخلة فى الربع الأخير من القرآن الكريم

محمود حنفي عبدالله علي

مقيد ومسجل بالدراسات العليا في قسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2024.250404.1814

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٢) يناير ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

مفهوم التداخل النحوي للمنصوبات المتشابهة والمتداخلة فى الربع الأخير من القرآن الكريم

الملخص:

ـ إن المنصوبات المتشابهة والمتداخلة من الوظائف النحوية التي قد يقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه أو احتمال في معناها النحوي الوظيفي، وعملية تحديد المصطلح أول مظهر من مظاهر اكتمال العلوم واستقلالها ،

ـ كما تناول البحثُ التداخل النحوى الخارجى ، والمحض ، ثم تناول تحديدًا للتعريفات والحدود وآراء النحاة القدامى والمحدثين فى ذلك، موضحًا البحث أهم الحدود فى المنصوبات مستدلا بكثير من الشواهد التطبيقية من القرآن والشعر والنثر.

ـ ثم أتبعت البحث بقائمة المصادر والمراجع التى اعتمد عليها البحث، وهى مصادر متعددة ومتنوعة بين القديم والحديث .

الكلمات المفتاحيّة : التداخل ، الإعراب ، المنصوبات .

تمهيد :

إن المنصوبات المتشابهة والمتداخلة من الوظائف النحوية التي قد يقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه أو احتمال في معناها النحوي الوظيفي، بحيث يمكن أن يوجه المنصوب إلي وجه آخر يحتمله منصوب آخر كأن يصلح أن يقع لفظ منصوب : حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به.....، وأول من استخدم هذا المصطلح ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) في كتابه :(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) حيث عقد باباً سماه (المنصوبات المتشابهة).

وفي هذا السياق تعالج هذه الدراسة(المنصوبات المتداخلة والمتشابهة) في النحو العربي من خلال دراسة تطبيقية في الربع الأخير من القرآن الكريم , وتقوم الدراسة علي أصل مؤداه أن الوظائف النحوية إنما تنماز بالعناصر الدلالية، والقيود الدالة على كل وظيفة ، ومن خلال هذه القيود وتلك العناصر يمكن الاستدلال علي الوظيفة في سياقها الداخلي والخارجي , وقد أصَّل النحاة لهذه العناصر في مصنفاتهم وجردوا لها هيكلاً نظرياً تتمثل فيه قيودها الصرفية ، والنحوية ، والدلالية وهو ما يعرف بالأبواب النحوية. والمنصوبات المقصودة بالدراسة هي : (المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز، والاستثناء) مما يمكن أن تختلط علي الدارس ، أو تتعدد الاحتمالات في معرفتها والتمييز بينها في السياقات التي ترد فيها ؛ لذا ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة التي يمكن من خلالها تبين هذه الوظائف ، كما تحاول إيجاد أصول وأسس يُبنى عليها توجيه التعدد والاحتمال في هذه المنصوبات ، وكل أولئك من خلال دراسة تطبيقية في الربع الأخير من القرآن الكريم.

وتبرز أهمية هذه الدراسة فى أنها ستبين مفهوم المنصوبات المتشابهة ، والمتداخلة موضحاً بدراسةٍ تطبيقيةٍ للربع الأخير من القرآن الكريم . وتهدف هذه الدراسة

إلي الوقوف عليها، وبيان الوجوه الإعرابية المختلفة لها عند العلماء، وإظهار التوجيهات النحوية التي تسهم في تبني وجه إعرابي وترجيحه علي الوجوه الأخري ، وفقاً لدلالة النص القرآني ، مع دراسة ذلك كله دراسة وصفية تحليلية .

وقد كان من أسباب اختيارى للعنوان ندرة الدراسات التى تناولت المنصوبات المتشابهة فى الربع الأخير من القرآن الكريم والتوجيه النحوى والدلالى لما بينهما من تداخل وهو موضوع جدير أن تكشف أسراره وتتجلى آثاره .

التداخل النحوى للمنصوبات المتشابهة والمتداخلة فى الربع الأخير من القرآن الكريم

تمثل عملية تحديد المصطلح أول مظهر من مظاهر اكتمال العلوم واستقلالها ([1]). ومن المصطلحات التي يتم استعمالها في النص ، وتحتاج إلى توضيح وبيان مفهوم كل منها: (التوجيه النحوي، التداخل النحوي، المنصوبات).

التداخل لغة:

مصدر للفعل تداخل يتداخل تداخلًا أي اختلاطًا والتباسًا ،وتداخل الشيء في الشيء دخل الواحد بالآخر ،والتبست الأمور واختلطت المسائل (٢). وتداخل المفاصل ودخالها: دخول بعضها في بعض (٣)؛ إذً مدار التداخل يقوم على الاختلاط والالتباس والتشابه (٤).

وقد تكون المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي واضحة في كون التداخل في المنصوبات يترتب عليه دخول بعضها في بعض بحيث يمكن للسياق والدلالة أن تكون هذه الأوجه مقبولة ،وتتفق مع تأويل القرآن وتفسيره. ولقد ورد لفظ التداخل في مصنفات الفقهاء حين تحدثوا عن تداخل العدتين للمرأة، ويريدون به أن تبتدئ المرأة المعتدة عدّة

١- انظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي الفقى١/٢٧.

[٢]- مؤنس المرام في المعاني والكلام، مادة " تداخل " /٢٠٢.

[٣] - لسان العرب فصل الدال، ج١١/٢٤٣.

[٤] - التعريفات للجرجاني، باب التاء ،٥٤.

جديدة، وتندرج بقية العدة الأولى في العدة الثانية، بحيث يكون انقضاء الثانية انقضاء للعدتين (١).

التداخل اصطلاحًا:

هو أن يُطلقَ أحدُهما ويراد به مسماه في الأصل أو مسمى الآخر (٢).

وظاهرة التداخل اللغوي كانت نتيجة لتعدد اللغات واللهجات، وتنوعها في القرآن الكريم، وهي ظاهرة قديمة ظهرت بسبب الاحتكاك الذي شهدته شعوبها نتيجة الاختلاط مع الأعاجم، وهو ظاهرة قديمة في جميع اللغات، فهو ليس قاصرًا على اللغة العربية وحدها كما قال فريق من العلماء، وقد قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي أفرد له بابًا في الخصائص (٣) ومنهم من سلك منهجًا وسطًا فقال:" إنما يجوز بشرط ألا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كـ(الحبك)"(٤).

وقيل: هو أنه تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه، فأضمه إلى لغته، فتركبت لغة ثالثة (٥).

وكان ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل أوضح التداخل بالتمثيل له وهو أدعى للبيان فقال:" والمراد بتداخل اللغات أن قومًا يقولون: فضَل بالفتح يفضُل بالضم، وقومًا يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى، لأن ذلك أصل في اللغة "(٦).

---

١ – انظر الاختيار لتليل المختار للإمام الموصلي الحنفي: عبد الله بن محمود، ج٣/١٩٠.

٢ – الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ج٤/٤٤.

٣ – انظر الخصائص ابن جني ج١/٣٧٦_٣٨٥.

٤ – الاقتراح للسيوطي، ص/١١٩.

٥ – الخصائص لابن جني، ج٢/٣٨٢.

٢ – شرح المفصل لابن يعيش، ج٤/٤٣٠.

والتداخل ظاهرة تكثر في باب المنصوبات، فهو أكثر أبواب اللغة العربية اتساعًا، لذا قال الخليل:" النصب خزانة النحو"(١). فالكلمة الواحدة المنصوبة تدخل في أكثر من باب من أبواب النحو.

لذا نجد ابن هشام_ رحمه الله _ يذكر في المغني" باب المنصوبات المتشابهة" ويذكر تحته" ما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، وما يحتمل المفعول به والمفعول معه"(٢). كما عرض للتداخل بين الحال والتمييز وما يتفقان فيه وما يختلفان (٣).

ولا شك أن القرآن الكريم وهو مصدر التشريع الذي لم يقطع النبي – صلى الله عليه وسلم – بتفسيره ليفتح المجال لباب الاجتهاد في كشف عجائبه وإعجازه، وغرائبه، ولا سبيل لفهم النص القرآني واستنباط الأحكام منه إلا بفهم النحو، وغيره من علوم العربية، فالنحو يتدخل في أحكام القواعد والحكم على النصوص، واختلاف واختلاط الأفهام والاجتهادات وفقًا للتأويل النابع من هذا الخلاف. ويعد ما نجده في كتب النحاة من تعدد المصطلحات وتداخلها بابًا من أبواب التداخل النحوي، وتداخل المنصوبات يعني " تعدد صور الكلمة الواحدة وتداخلها في باب المنصوبات بسبب الملامح المختلطة والدلالات المتشاكلة التي تحسمها الحدود والتعريفات " وهو ما يظهر لى من خلال تلك الدراسة.

أنواع التداخل النحوي:

يمكن من خلال استقراء أراء العلماء أن نقسم التداخل النحوي إلى قسمين:

الأول: تداخل خارجي،

---

١ – كتاب العين ٢٠٩/٤، تحقيق دكتور مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

٢ – انظر مغني اللبيب ١٣٤/٦، ١٤٢.

٣ – المصدر السابق، ٥/ ٥٢٢،٤٠٨.

إذ لا يمكننا فهم أي الذي نستنبط منه الأحكام إلا بالنحو، وغيره من علوم العربية، وكما هو معلوم عند الأصوليين، فعلم النحو (١) علم هدى الله العلماء إليه، وجعله ببركاتهم وعلى إيدي طاعتهم خادمًا لكتابة المنزل، وكلام نبي المرسل، وعونًا على فهمه، ومعرفة ما أمر به أن نُهي عنه الثقلان منهما"(٢).

والثاني: تداخل نحوي محض،

وهو اختلاط والتباس في إعراب لفظه؛ لتباين دلالتها في السياق، أو لاستضافتها في لغة قوم آخرين، فتعرب على وجهين أو يزيد وفق تأويل وتخريج يقتضيه السياق.

وهذا التداخل يكثر في باب المنصوبات خاصة إذا وجدنا أن المنصوبات باختلافها وتنوعها يغلب ذكرها في القرآن الكريم وهناك دراسة حديثة لدراسة المنصوبات في سورة البقرة وحدها، ومن أهم نتائجها ما يلي:

ـ أن النصب تكرر ١٧٧٥ مرة، أي بنسبة ٤٧.٤٩٪.

ـ أن الجر تكرر ١٣٠١ مرة، أي بنسبة ٣٥.١٪.

ـ وأن الرفع تكرر ٦٣٠ مرة، أي ١٦.٩٩٪.

ونقول الدراسة: "أنه يكثر شيوع النصب في اللغة العربية وذلك لخفة الفتحة فهي نظيرة السكون، وهذا بشهادة النحاة، ومن يمعن النظر في العربية يلاحظ كثرة دوران الفتح، باعتبارها العلامة الأصلية في المنصوبات، وتفوقها على غيرها من الحركات (٣).

وقيل: المقصود بالتداخل النحوي في المنصوبات: أن تتعد أحوال الكلمة الإعرابية من حيث الملامح المشتركة والدلالات المتشاكلة التي لم تحسمها الحدود والتعريفات).

---

١ – بالمعنى العام الذي يشمل فن الصرف والنحو والبيان والمعاني، انظر الموافقات للشاطبي ج٥/٥٢.

٢ – الخصائص ابن جني، ج١/١٩١.

٣ –المنصوبات في سورة البقرة (دراسة نحوية) رسالة دكتوراه للباحث محمود طالب عمرو، إشراف أ.د. ياسر إبراهيم ياسر الملاح جامعة القدس ص/١٦.

والمقصود بالحدود والتعريفات:

يختلف الحد عن التعريف، عند علماء المنطق؛ لأن التعريف عندهم ما يميز المعرف بأي شيءٍ كان، فعندما يقولون: " يعرف " فيقصدون تمييز العرف وتوضيحه بأي شيء كان أي: سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات، وأما إذا قالوا:" ويحد بكذا" فإنهم يشترطون ذكر ذاتيات الشيء الذي يتم بها قوامه (١).

والمطلع على كتب الشروح والحواشِ النحوية عند المتأخرين يرى أن بعضًا من الاعتراضات التي ذكروها على ما تقدم من النحاة كان بسبب ربطهم مفهوم التعريف بمفهوم الحد، والحق أن المتقدمين لم يراعوا الحد المنطقي في تعاريفهم، ولهذا فإن كثيرًا من النحاة لم يعوّل على المناطقة في مفهوم الحد، فالحد عند أغلب النحاة هو المعرف للشيء المميز له عما عداه.

وقد استعمل الجرجاني هذا المعنى في المقتصد عند كلامه عن مواضع التفريق بين كسر همزة إنّ وفتحها، إذ قال:" اعلم أن الحد في الكسر والفتح أن الموضع إذا اختص بأحد القبيلين الفعل أو الاسم وجب الفتح، فإذا لم يختص بأحدهما وصلح لهما وجب الكسر (٢). فالحد هنا العرف أو الفاصل بين الشيئين المستلزم التعريف بهما.

ولم يكن أغلب النحاة يعنون بدقائق النظر المنطقي في تعاريفهم، فالعبرة عندهم للتوضيح بالمعرف والتمييز له، فما اعترض عليه الرضي كان قد فعله الزمخشري، فقد عرف المبتدأ والخبر كليهما بتعريف واحد (٣).

---

[١] – رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة/٥٠-٥٢.

[٢] – المقتصد في شرح الإيضاح، ٤١٨/١.

[٣] – شرح المفصل ،٨٣/١.

ومن غرائب ما فعله ابن الحاجب أن اعترض على الزمخشري بما فعله هو؛ فقد عرف ابن الحاجب نوعي المبتدأ بتعريف واحد، واعترض عليه الرضي، ثم يقوم ابن الحاجب بالاعتراض على الزمخشري في إيراده مفهومين " المبتدأ والخبر في تعريف واحد "(١).

وقد توضح الأمر عند بعض النحاة كالفاكهي، – وهو من النحاة المولعين بالمنطق– فذكر أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عما عداه، ثم ذكر أن الحدّ عند المناطقة هو ما يتركب من الجنس، والفصل القريب أو البعيد (٢).

ومما تقدم يتبين أن مفهوم الحد عند أغلب النحاة هو المميز للشيء عما عداه بان يكون جامعًا لأفراده، مانعًا من دخول غيره فيه.

ظهرت الحدود النحوية في التراث مع ولادة النحو العربي، وتطورت في ظله، وتعد قضية الحدود النحوية منذ نشأة النحو حتى القرن التاسع الهجري قد مرت بثلاث مراحل، لمل مرحلة منها سمات معينة، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: (الحدود النحوية قبل الكتاب)

وتبدأ هذه المرحلة بمقدمات نشأة الحدود النحوية وإن لم تكن قد ظهرت على وجه الحقيقة، وتتمثل هذه المرحلة مع أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) وانتهاءً بزمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٤هـ).

المرحلة الثانية: الحدود النحوية في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)

وتمثل هذه المرحلة مرحلة النشاط والتكوين، وتتمثل هذه المرحلة إجمالًا في كتاب سيبويه، الذي يعد ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد.

المرحلة الثالثة: مرحلة اتباع المنهج المنطقي في الحدود

---

[١] – شرح المقدمة الشافية،٢/٣٥٥.

[٢] – شرح الرضي على الكافية، ١/٤٥، وانظر شرح الحدود النحوية /٤٩.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

أ- مرحلة اتباع المنهج المنطقي في الحدود، ويمثل هذه المرحلة علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ).

ب- مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق، ومناقشة الحدود عند النحاة السابقين، والرد على من يخالف هذه المقاييس، ويمثل تلك المرحلة " ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ).

وفيما يلي أهم الحدود في المنصوبات وفيه مسائل:

المسألة الأولى: حد المفعول به:

يصف سيبويه المفعول به بقوله "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدًا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب. وانتصب زيدًا لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل" (١).

ويقول الرضي: "والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت أو المحمول مثبتًا"(٢).

ويقول الزمخشري: "المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمرًا، وبلغت البلد (٣).

وعلق ابن الحاجب على نصِّ الزمخشري قائلًا: " أراد بالوقوع: التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسًا، كقولك: علمت

---

١ – الكتاب، ٣٤/١.

٢ – شرح الرضي، ٣٣٤/١.

٣ – المفصل، ٣٤.

زيدًا، وأريته، وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع، فوجب حمله عليه..."(١).

ويقول الجرجاني: "المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل من غير واسطة حرف الجر، أو بها، أي: بواسطة حرف الجر"(٢).

وحدّه الفاكهي بقوله: "هو أي شيء وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدًا، فخرج بقية المفاعيل، إذ المفعول المطلق نفس الفعل الواقع...، والمراد بوقوع الفعل عليه، تعلقه به من غير واسطة، بحيث لا يعقل إلا به، فدخل نحو: أوجدت ضربًا، وما ضربت زيدًا، وخرج نحو: تضارب زيد وعمرو، مما يدل على مفاعلة (٣).

المسألة الثانية: حد المفعول فيه:

فصّل النحاة في تعريفه، وتباينت هذه التعريفات على النحو الآتي:

عند سيبويه لم يحدده تحديدًا معينًا، بل أعطى وصفًا، يقول: "هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا، وتصحيح اللفظ على المعنى، فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو ما يجعله ظرفًا، فيقول: اليوم، أو غدًا أو بعد غدٍ، أو يوم الجمعة، وتقول: متى سير عليه؟ فيقول: أمس أو أول من أمس، فيكون ظرفًا على أنه كان السير في ساعة، دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم، ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله "(٤).

ويقول ابن السراج:" فما نصب من أسماء الزمان، فانتصابه به على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف، أعني: " في" فيحسن معه فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد

---

[١] – الإيضاح في شرح المفصل

[٢] – التعريفات /٢٤١.

[٣] – شرح الحدود النحوية: ٢٤١– ٢٤٢.

[٤] – الكتاب ٢١٦/١.

معنى " في" وإن لم تذكرها، ولذلك سميت – إذا نصبت– ظروفًا، لأنها قامت مقام " في " ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم، ثم قيل لك: أكل اليوم عن اليوم قلت: قمت فيه، وكذلك يوم الجمعة، ويوم الأحد، والليلة، وليلة السبت، وما أشبه ذلك، وكذلك نكراتها، نحو قولك: قمت يومًا، وساعةً، وليلةً، وعشيًا، وعشيةً، وصباحًا، ومساءً (١).

وأما الصميري (٢) فقد داخل بين بابين نحويين في تعريف المفعول فيه، الأول الحال، والآخر الظرف، يقول: " وأما المفعول فيه فشيئان: أحدهما، الحال، والآخر الظرف، فالحال كقولك: ذهب زيد ماشيًا، أي: ذهب في حال مشيه، والظرف نحو، زيد أمامك أي: زيد في أمامك، أي في هذا المكان، وكذلك صمت يوم الخميس، أي في يوم الخميس.

أما أبو البقاء العكبري، وابن يعيش فقد كانت لهما فلسفة خاصة في تأويل الظرف بفي.

يقول أبو البقاء:" والذي يطلق عليه " الظرف" عند النحويين ما حسن فيه إظهار في، وليست في لفظه؛ لأن الحرف الموضوع لمعنى الظرفية" في " فإذا لم تكن، دل الاسم عليه صار مسمى بها ولم يبن الظرف؛ لأنه لم يتضمن معنى" في" بدليل صحة ظهورها معه (٣).

ويقول ابن يعيش:" إنما في محذوفه من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به، ألا ترى انه لا يجوز ظهور " في " معه، ولا يجوز ظهور الهمزة مع " من " و " كم " في الاستفهام، فلا يقال: " من "، ولا " كم ". وذلك من قبل أن ومن وكم لما تضمنا معنى الهمزة، صار كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار، وليس كذلك الظرف، فإن الظرفية مفهوم من تقدير" في"(٤).

---

[١] – الأصول ن ١/١٩٠.

[٢] – هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصميرين أبو محمد النحوي، صاحب كتاب التبصرة في النحو، ولد سنة ٤٦٤هـ وتوفي ٥٤١ هـ.

[٣] – الباب،١/٢٧١.

[٤] – شرح المفصل، ٢/٤١.

أما الكوفيون فقد افترقوا عن البصريين في تسمية الظروف، فهم يستخدمون مصطلح أو تسمية الصفات، أو المحال بدل الظرف يقول ابن الأنباري: " سمى الكوفيون الظروف محال لحلولها الأشياء فيها (١).

ويقول أبو حيان: بل يسميه الفراء وأصحابه كلًا، والكسائي يسمي الظروف صفات (٢).

ونقل الأزهري أن الكوفيين يقولون إن الظرف مشبه بالمفعول إذ المفعول لا يطلق إلا على المفعول به (٣).

ولعل من المناسب أن نسير إلى ما جاء عند أصحاب الحدود والتعريفات لمعرفة ماهية المفعول فيه، حتى تتضح صورته.

يقول الجرجاني: المفعول فيه ما فعل فيه مذكور لفظًا أو تقديرًا (٤).

ويقول الفاكهي: حد المفعول فيه: ما ذكر فضله لأجل أمر وقع فيه من اسم زمان مطلقًا أو مكان مبهم، أو مادته مادة عاملة (٥).

المسألة الثالثة: حد التحذير

تطرق إليها النحاة، وأصحاب الحدود النحوية

أولًا النحاة:

ذهب سيبويه إلى ربطه بالنهي، يقول: " وأما النهي، فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد، الجدار الجدار، والصبي الصبي، وإنما نهيته أن يقرب الأسد أو الجدار المائل، أو يطأ الصبي (٦).

---

١ – أسرار العربية، ١٧٧.

٢ – الارتشاف ٢/٢٢٥.

٣ – شرح التصريح، ١/٣٢٣.

٤ – التعريفات، ٢٤٢.

٥ – الحدود النحوية /٨١.

٦ – الكتاب، ١/٢٥٣.

يقول ابن الحاجب: " الرابع " ويقصد ما نصب على إضمار فعل التحذير، وهو ضمير منفصل معمول بتقدير: اتق تحذيرًا مما بعده، أو ذكر المحذر منه مكررًا مثل: إياك والأسد، وإياك، وإياك أن تحذف، والطريق الطريق.

ويقول أبو حيان:" والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب نحو "إياك وأخوته، والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه، أو ما جرى مجراه (١).

ويقول السيوطي:" من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر باب التحذير، وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ" إيَّا " أو ما جرى مجراه.

وإنما يلزم إضماره مع "إيَّا" مطلقًا نحو: إياك والشر، فالناصب ل "إيا" فعل مضمر لا يجوز إظهاره. ومع المكرر نحو: الأسد الأسد؛ لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل، ومع العاطف نحو: "ناقة الله وسقياها" استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر (٢).

ثانيًا: أصحاب التعريفات والحدود:

ذهب أصحاب التعريفات والحدود في تعريف التحذير مذهب النحاة، يقول الجرجاني:"التحذير معمول بتقدير اتق تحذيرًا مما بعده نحو: إياك والأسد، أو ذكر المحذر منه مكررًا نحو الطريق الطريق (٣).

ويقول الفاكهي: "حد التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه" من شر وكذب، وغيرهما ليتجنبه المخاطب، نحو: إياك والأسد، أي احذر تلاقي نفسك والأسد، فحذف الفع، ثم المضاف الأول، ثم المضاف الثاني، وأنيب الثالث، وهو الضمير، فانفصل لزوال الاتصال(٤).

---

[١] – الارتشاف، ٢/٢٨١.

[٢] الهمع، ٣/٢٤.

[٣] – التعريفات، /٥٥.

[٤] – شرح الحدود النحوية، /٣٤٦.

المسألة الرابعة: حد المفعول معه

أيضًا هناك اختلاف بين النحاة وأصحاب الحدود على ما يلي:

الأول: ذهب الكوفيون إلى: أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط الحرف.

يقول أبو حيان:" وذهب الكوفيون إلى انه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط الحرف، ولذلك

لم يراجعوا له كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي (١).

أما الزجاج فقد اختلف انقل عنه، فقيل إنه يرى انتصابه بتقدير فعل واجب الإضمار، ومنهم من نقل عنه أنه ينصبه نصب المصدر المبين للنوع، كما قال أبو حيان في الإرتشاف (٢).

المسألة الخامسة: حد الحال المتنقلة

يقول الرضي: "فالأولى أن نقول الحال على ضربين: متنقلة ومؤكدة"

ولقد تعددت أقوال النحاة في مصطلح الحال المتنقلة، فمنهم من يقول متنقلة، ومنهم من يقول مؤسسة، ومنهم من يقول مبينة، على التفصيل الآتي:

يقول الجرجاني في الحال المتنقلة: " اعلم أن أصل الحال أن يكون مما يتحول وينتقل، وما جرى ذلك المجرى (٣).

ويقول أبو البقاء العكبري: " متنقلة كقولك جاء زيد راكبًا؛ لأن الركوب قارن المجيء، وليس بلازم مجيئه، إذ من الجائز أن يجيء ماشيًا (٤).

---

[١] – **الارتشاف ٢/٢٢٢.**

[٢] – **المصدر السابق.**

[٣] – **المقتصد، ١/٦٨٢.**

[٤] – **اللباب ،١/٢٩٤.**

ويقول ابن يعيش: " فالضرب الأول ما كان متنقلًا كقولك: جاء زيد راكبًا، فراكبًا حال وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة، إنما هي صفة له في حال مجيئه، وقد ينتقل إلى غيرها (١).

ويقول ابن عصفور: "فالمبينة هي التي تفيد من المعنى ما لا يفيده الكلام الذي يكون فيه، نحو: جاء زيد ضاحكًا.

ويقول الأزهري: " مؤسسة وتسمى مبينة أيضًا لأنها تبين هيئة صاحبها (٢).

أما أصحاب الحدود النحوية فقد حددوها بقولهم: " وهو مالم يستفد معناها من غيرها بدون ذكرها، بل متوقف على ذكرها نحو: فخرج منها خائفًا (٣).

المسألة السادسة: حد الاستثناء

تعددت أقوال النحاة في بيان ماهية الاستثناء على ما يلي:

وصفه سيبويه بقوله: " هذا باب ما يكون استثناء بـإلا، اعلم أن "إلا" يكون الاسم بعدها الوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه قبله (٤).

ويقول العكبري: " حد الاستثناء: إخراج بعض من كل بإلا، أو بكلمة في معنى إلا (٥).

أما ابن الحاجب، فقد كانت له وجه نظره الخاصة تجاه تعريف حد الاستثناء، تقوم على أن المستثنى ما يذكر بعد إلا متصلًا كان أو منقطعًا (٦)، وأشار في رأي آخر إلى أن

---

١ – شرح الجمل ١/٣٢٧-٣٢٨.

٢ – شرح التصريح ١/٣٨٧.

٣ – المصدر السابق.

٤ – الكتاب ج٢/٣١٠-٣١١.

٥ – الأمالي للعكبري /١٤١.

٦ – شرح المقدمة الكافية،٢/٥٣١.

حد الاستثناء مشكل؛ لأن فيه المتصل والمنقطع (١). وهو ما جعله يفرد كل قسم بتعريف مستقل، فيقول في حد المتصل: " كل لفظ أخرج به شيء من شيء بإلا وأخواتها (٢). بينما نجد ابن مالك في شرح التسهيل يشير إلى أنه: " المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا أو ما معناها، بشرط الفائدة (٣).

الاستثناء استفعال مأخوذ من الثَّنْي، ومنه تقول: ثنيت الشيء إذا عطفت بعضه على بعض، وثنيت فلانا عن رأيه، وثنيت عنان الفرس. وحقيقة الاستثناء كأسلوب نحوي استخراج بعضِ ما تناوله اللفظ (٤).

مفهوم الاستثناء في النحو:

الاستثناء في اصطلاح النحاة "هو المذكور بعد إلا، أو إحدى أخواتها، مخالفا لما قبلها نفيًا وإثباتًا"(٥).

فالاستثناء صرف للفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله حكم المستثنى منه (٦)، فقولك: جاءني في القوم إلا زيدًا، أُخرج فيه المستثنى (زيدا) من أن يتناوله حكم المستثنى منه (القوم)، وهو المجيء، فلا يدخل (زيد) تحت حكم الصدر، "وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل، أي: إخراجه من أن يتناوله الصدر"(٧). وقد قيّد النحاة إخراج المستثنى بأدوات خاصة تمنع دخول غير المستثنى فيه مما أشبهه، فإن قولك: (قام القوم إلا زيدًا) بمنزلة أن تقول: (قام القوم إلا زيدٌ)، "إلا أن الفرق بين

---

[١] – الإيضاح في شرح المفصل ،٣٦٠/١.

[٢] – المصدر السابق ،٣٦١/١.

[٣] – شرح التسهيل، ٢٦٤/٢.

[٤] – انظر: دراسات عضيمة القسم الأول ٣٢٩/١.

[٥] – الكواكب الدرية للأهدل ٣٧/٢.

[٦] – انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٢، ٧٦.

٧– انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٦/٧٦.

الاستثناء والعطف – في المثال الثاني – أن الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كل، والمعطوف يكون غير الأول، ويجوز أن يعطف على واحد، نحو قولك: قام زيدٌ لا عمرو، ولا يجوز في الاستثناء: قام زيدٌ إلا عمرًا، والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف، فإذا قلت: جاءني قومك إلا قليلا منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك، فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة"(١).

أدواته:

خصص النحاة للاستثناء أدوات ثمانية، منها حرفان وهما: (إلا) عند الجميع (٢) و (حاشا) عند سيبويه (٣)، واسمان وهما: (غير) و (سوى)، وفعلان وهما: (ليس) و (لا يكون)، ومتردد بين الفعلية والحرفية وهما: (خلا) عند الجميع، و (عدا) عند غير سيبويه(٤).

عامل النصب في المستثنى:

وقع الاختلاف بين النحاة في عامل النصب في المستثنى على أقوال:

القول الأول: – وهو رأي البصريين (٥)– أن عامل النصب هو الفعل المتقدم قبل (إلا)، أو ما في معناه بواسطة (إلا) (٦)، فإذا كان الفعل المتقدم لازما قوي على العمل بدخول (إلا) لما أحدثته فيه من معنى الاستثناء [٧].

٨- شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

١- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٠٢/١، حاشية العطار ص:١١٨.

٢-حاشية العطار ص:١١٨. وانظر: اللباب للعكبري ٣٠٩/١.

٣- انظر: حاشية العطار ص: ١١٨، الكواكب الدرية للأهدل ٣٧/٢، ٣٨.

٤-انظر: شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢.

٥-شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢. وانظر: اللباب للعكبري ٣٠٣/٢.

٦-شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢. وهو رأي السيرافي وابن الباذش والفارسي. انظر: الهمع ١٨٨/٢.

القول الثاني: أن الناصب (إلا) نفسها، لما دلت عليه من معنى الاستثناء، ولكونها نائبة عن الفعل (أستثنى) كما ناب حرف النداء عن (أنادى) (١).

ورُدّ بأن (إلا) لم تخلص للأسماء، بل باشرت الأفعال والحروف في مثل: لا مررت بمحمد إلا يصلي، ولا لقيت بكرا إلا في المسجد، فلما لم تختص بالأسماء لم يجز لها أن تعمل بمفردها؛ "وذلك لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه"(٢).

القول الثالث: أن يكون الناصب ما قبل (إلا) من الفعل، دون أن يكون ل (إلا) دخل في تعدية الفعل للعمل (٣).

القول الرابع: وهو المشهور من مذهب الكوفيين (٤) – أن (إلاّ) مركبة من (إنَّ) الناسخة و (لا) العاطفة، خففت النون ثم أدغمت في اللام، فإذا انتصب الاسم بعد(إلا) فتغليبا لعمل (إنّ)، وإن رُفع فتغليبا لعمل (لا) (٥)، فكأن أصل (قام القوم إلا زيدًا): قام القوم إنَّ زيدا لا قام، أي: لم يقم (٦). وردّ هذا القول أيضا ووُسم بالفساد [٧][٨].

قِسما الاستثناء:

٧- شرح الرضي على الكافية ٨٠/٢، وانظر: همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢، وقد صحح هذا الرأي ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد.

٨- شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

٩-همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢، وقد عزي هذا الرأي لابن خروف.

١٠-انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٠٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

١-انظر: شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢، همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢.

٢-شرح الرضي على الكافية ٨٠/٢.

٣-انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢. وانظر أيضا: اللباب للعكبري ٣٠٤/١.

٤- وقد وردت أقوال أخرى في عامل النصب في المستثنى، إلا أن أكثر النحاة على القول الأول، وما عداه وردت عليه اعتراضات تضعفه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، ٧٧، شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢، ٨١، همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢، الكواكب الدرية للأهدل ٣٩/٢.

ذكر النحاة للاستثناء قسمين:

القسم الأول: الاستثناء المتصل، وهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، فيكون المستثنى داخلا في المتعدد قبل (إلا)، سواء أكان ملفوظا أم غير ملفوظ، فمن الأول: جاءني القومُ إلا زيدًا، ومن الثاني: ما جاء إلا زيدٌ، أي: ما جاءني أحد إلا زيد[١].

ومعنى دخول المستثنى في المتعدد قبل (إلا) – وهو المستثنى منه – دخوله في مفهومه لا في حكمه، "فإن (زيدًا) – في المثال السابق – داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه"[٢]، فالحاصل أن مفهوم القوم شامل ل (زيد)، لكن الحكم وهو (المجيء) مقدر إسناده إلى القوم بعد إخراج المستثنى الذي هو (زيد) منهم [٣].

وعليه، فإن الاستثناء المتصل يحكم فيه على ما بعد (إلا) – وهو بعض مما قبلها – بنقيض ما حكم به على ما قبلها، فإن فُقد أحد هذين القيدين كان الاستثناء منقطعا [٤]، وهو ثاني القسمين.

القسم الثاني: الاستثناء المنقطع أو المنفصل، وهو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه [٥]،

فلا يدخل المستثنى في المتعدد قبل (إلا) [٦].

فالاستثناء المنقطع "ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، لأن استثناء الشيء مما هو من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه"[٧].

٥-انظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٧٦.

٦- حاشية العطار ص: ١١٨.

٧- انظر: السابق نفسه.

٨- انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢١٠.

٩- انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٩.

١٠- انظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٧٦.

١١-شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٩، ٨٠.

ومثال الاستثناء المنقطع قولك: جاءني القوم إلا حمارًا [١]، وما بالدار أحد إلا وتدًا [٢]. فالحمار والوتد ليسا من جنس المستثنى منه.

والاستثناء المنقطع قد يكون مفردا – كما بالمثالين السابقين – وقد يكون جملة [٣] نحو قوله – تعالى –: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الغاشية/ ٢٢-٢٤]، فإن (مَنْ) مبتدأ، و (يعذبه) الخبر، والجملة الأسمية في محل النصب على الاستثناء المنقطع [٤].

فَقَد فُقِدَ أحد القيدين المشترطين لكون الاستثناء متصلا [٥] في الآية السابقة، وفي قوله – عز وجل–: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ۖ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [الدخان/٥٦]، فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة، الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها [٦].

ولهذا حملوا الاستثناء المنقطع على الاستدراك، وقدروا (إلا) فيه ب (لكنّ) المشددة [٧]، لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى، فقولك: (ما في الدار أحد إلا حمارا في تقدير: لكنّ فيها حمارا"[٨]، وذلك لأن (لكنّ) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها، كما أن (إلا)

---

[١] شرح الرضى على الكافية ٧٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

[٣] انظر: حاشية الصبان ٢٠٩/٢.

[٤] السابق نفسه.

[٥] وهما: أن يكون ما بعد إلا بعضا مما قبلها، وأن يحكم عليه بنقيض ما حكم به على ما قبلها.

[٦] انظر: حاشية الصبان ٢١٠/٢.

[٧] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، همع الهوامع للسيوطي ١٨٥/٢.

[٨] همع الهوامع للسيوطي ١٨٥/٢، ١٨٦.

في الاستثناء كذلك، إلا أن (لكنّ) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها، بخلاف (إلا)، فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كُلّ [١].

وقد ذهب البعض إلى جعل ما بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع في حكم استئناف كلام جديد [٢].

حكم إعراب المستثنى ب (إلا):

يختلف إعراب الواقع بعد (إلا) تبعا لنوع الاستثناء:

فالاستثناء المتصل لما بعد (إلا) فيه تفصيل تبعا لنوع الكلام قبلها من حيث التمام والإيجاب:

١- فإذا كان الكلام قبل (إلا) تاما موجبا، أي: مثبتا غير منفي، ولا جارٍ مجرى النفي كأن يكون معه حرف استفهام – وجب في المستثنى ب (إلا) النصب وجها واحدا، ومثاله: جاءني القوم إلا زيدا.

٢- إذا كان الكلام قبل (إلا) تاما غير موجب، أي: اشتمل على نفي أو ما أشبه النفي جاز في المستثنى وجهان:

أ- النصب على الاستثناء.

ب-الرفع على البدل، مع رجحان البدل وله شروط [٣].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٠.

[٢] انظر: دراسات عضيمة القسم الأول ١/٣٢٩.

١- نظر شرح الرضى ٢/٩١. فإذا جاز النصب جاز على الأصل في إعراب المستثنى، وإذا اختير البدل فعلى جعل (زيد) بدلا من (أحد) فيصير التقدير: ما جاءني إلا زيدٌ؛ فإن البدل يحل محل المبدل منه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٢.

ومثاله أن تقول: ما جاءني من أحد إلا زيدا أو هل في الدار أحد إلا زيدا أو لا يَقُمْ أحد إلا زيد [١].

٣- إذا كان الكلام منفيا غير تام جرى الكلام على ما كان له من إعراب قبل دخول (إلا)، مثل: ما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ. ويسمى هذا النوع مفرَّغًا [٢].

يبقى من أنواع الكلام قسم رابع – تبعا للقسمة العقلية – وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام، وقد أجاب البعض بأنه قسم غير جائز في الأغلب؛ فلا يصح أن تقول: قام إلا زيدا، وذلك لأن معنى هذا: قام الناس جميعا إلا زيدا، وهو بعيد، ولكن إذا استقام المعنى جاز، نحو: قرأت إلا يوم كذا، إذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين [٣].

أما الاستثناء المنقطع فلا يكون المستثنى فيه إلا منصوبا، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى [٤]، فالمستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا [٥]، ولذلك يلزم في مثل هذا أن يكون المستثنى منصوبا أبدا لتعذر البدل؛ إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول، لأن البدل على نية إسقاط المبدل منه، لذا تحتم النصب على الاستثناء، ومثاله: ما بالدار أحد إلا دابة [٦].

على أن بني تميم يجيزون في المنقطع النصب على الاستثناء، والإتباع على البدل، ولهم فيه تفصيل.

٢- شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢.

٣- السابق ٨٦/٢، ويسمى بذلك لأن الفعل فُرّغ لما بعد (إلا) ليعمل فيه.

٤- انظر: حاشية العطار ص:١١٨.

٥- انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

٦- شرح الرضى على الكافية ٨٢/٢. شرح الرضى على الكافية ٨٣/٢

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الحديث النبوي الشريف.

– مؤنس المرام في المعاني والكلام، مادة " تداخل "

– انظر الاختيار لتليل المختار للإمام الموصلي الحنفي: عبد الله بن محمود،

– الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

– الاقتراح للسيوطي،

– كتاب العين تحقيق دكتور مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

الموافقات للشاطبي

المنصوبات في سورة البقرة (دراسة نحوية) رسالة دكتوراه للباحث محمود طالب عمرو، إشراف أ.د. ياسر إبراهيم ياسر الملاح جامعة القدس

رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة

دراسات عضيمة القسم الأول

حاشية العطار

١. الأثر الدلالي لتعدد التوجيه الإعرابي في تفسير أبى السعود(ت٩٢٨هـ)، دكتوراه، أحمد ناصر.

٢. أسباب التعدد في التحليل النحوي، الدكتور/محمود حسن الجاسم في جامعة حلب، كلية الآداب.

٣. أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، منشورات كلية التربية، الجامعة الليبية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

٤. الأصول: دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة) للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، اعتني به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط/١.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨. البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمراضي الزبيدي ت (١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة: سوق .

١٠. تعدد التوجيه النحوي: مواضعه، أسبابه، نتائجه لمحمد حسنين صبرة، دار غريب، ط/١، ٢٠٠٨م.

١١. تفسير البحر المحيط/ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان أثير الدين. دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٣هـ – ١٩٩٣.

١٢. جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/٢٨، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

١٣. الحدود النحوية / شرح كتاب الحدود في النحو المؤلف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري/ سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٨

١٤. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.

١٥. الخلاف النحوي في المقتصد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،

١٦. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي الأحمد نكري

١٧. دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه/ رسالة ماجستير –جامعة أم القرى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م إعداد /فهد بن شتوى ابن عبد المعين الشتوى إشراف /أ. د / محمد بن عمر بازمول

١٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، ط/٢، ٢٠٠٤م.

١٩. شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط/٢، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٠. شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجيل، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢١. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط/١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٢. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٣. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي، ط/٢، ١٩٩٦م.

٢٤. شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين، ابن هشام ٦٧٢هـ، تحقيق عبد المنعم هريدي ط٢٨، جامعة أم القري مكة المكرمة.

٢٥. شرح المفصل لابن يعيش، صُحح وعلق بإشراف مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية.

٢٦. شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري، تحقيق على محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، وبهامشه منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د/ط، ٢٠٠٤م.

٢٨. شرح طيبة النشر لابن الجزري، ضبط وتعليق الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٩. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٣٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو النصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٣١. القاموس المحيط، /محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين/ دار الحديث ، القاهرة .

٣٢. قواعد التوجيه في النحو العربي عبد الله الخولي/رسالة دكتوراه/ إشراف أ.د/ محمد حماسة عبد اللطيف/ كلية دار العلوم/ القاهرة١٩٩٧.

٣٣. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط/٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٤. لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بالقاهرة.

٣٥. اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط/٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٦. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د/ط، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

٣٧. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د/ط، ١٩٧٤م.

٣٨. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض د. محمد إبراهيم عباده.

٣٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

٤٠. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، د/ط، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤١. مقدّمة لدراسة فقه اللغة، ط١، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ١٩٦٩م.

٤٢. المقدمة: عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨هـ)، ط دار الشعب بالقاهرة.

٤٣. من أسرار الجمل الاستئنافية: دراسة لغوية قرآنية لأيمن عبدالرزاق الشوا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية – دمشق، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٤. من الإعجاز القرآني، د/ محمد حماسة عبد اللطيف.

٤٥. من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي: أحمد كشك، ط١، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٦.

٤٦. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/٢، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.

٤٧. النحو الوافي عباس حسن ج٤/ دار المعارف.

٤٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

The Concept of Grammatical Overlap for Similar and Overlapping Accusatives in the Last Quarter of the Holy Quran

Abstract

The similar and overlapping accusatives are grammatical functions that may occur between them in their structural contexts, similarity or possibility in their functional grammatical meaning. The process of defining the term is the first manifestation of the completion of sciences and their independence,

The research also dealt with external and pure grammatical overlap, then dealt with defining the definitions, limits and opinions of ancient and modern grammarians in that, explaining the research the most important limits in accusatives, citing many practical evidences from the Quran, poetry and prose.

Then I followed the research with a list of sources and references that the research relied on, which are multiple and varied sources between ancient and modern.

Keywords: Overlap, Syntax, Accusatives